والحلاوة والعلم بالحركة والسكون معا ومثل الصغرى
والكبرى ما لم يتعين الاضافة الى معين انتهى فليس
كل امرين لا يجتمعان ضدان كالعلم بالحركة لزيد وسكونه
دفعة قوله في حجة عدم اجتماع المثلين الخ مثل هذه
القاعدة في محل فيتوجه ان يقال فيه باثبات وصف
فيرهن بانه قابل له والمحل القابل للشيء لا يخلو عنه
اي عن ذلك الوصف او عن مثله اي مثل المفروض او
ضده كما قالوا في برهان السمع والبصر على ما فيه
اما والمحل فرض فيه مثلان فان برهن فيه بهذا البرهان
لبيان استحالة اجتماعهما فيقال لو قبل المثلين لجاز
رفع احدهما لفرض الجواز ولو جاز رفع احدهما لخلفه
ضده لان المحل القابل للشيء لا يخلو عنه او عن ضده او
عن مثله يعني والفرض انه ان تقع فخلا عنه فيخلفه
ضده وهذا كما ترى لان لزوم خلف الضدين معه ليس
مجمع كل الدليل قابل لا يخلو عنه يعني وحيث خلا عنه
لا يخلو عن ضده او مثل والفرض ان المحل فيه مثلان
فرفع احدهما يستدعي الضد لو لم يبق المثل والدليل
انما انتج ان الوصف المقبول حيث ان تقع يخلفه ضده
او مثله لا خصوص ضده حتى يلزم منه اجتماع الضدين
بسبب ان المحل فيه المثل الباقي وبذهاب احد
المثلين يجي ضد الذاهب وضد الذاهب ضد لما في المحل
فيجتمع الضدان اما والمحل فيه مثل فلا يقال فيه ذلك
فتامل كذا اورده بعض المحققين بلفظه هذا ايضاح
ويمكن ان يجاب بان المراد بالمحل محل الوصف وحيث
فرض مثلان كان لكل منهما محل مع اتحاد الموضوع
وليس المراد بالمحلين ان كل عرض في ناحية من الجسم
فحيث ذهب نفي محله فارغا اذ المثل الذي فرض معهما
معه انما يعمر محله وحيث بقي محله فارغا لزم منه
تجويز خلف مثل او ضد والتجويز الذي في احد طرفيه

محال

محال يلزم منه محال على احد الفرضين وشرط الجائز الا يكون
في كلا من طرفيه استحالة وهذا بتقدير خلف الضد يجتمع مع
المثل الذي في المحل فيجتمع الضدان في المحل نفي الذات
الواحدة وذلك محال وقرر بعضهم هذه الحجة بتقرير
اخر فقال لو جاز اجتماعهما لجاز افتراقهما بزوال
احد المثلين ضرورة انه ليس بواجب وزواله ليس الا
بطريان ضده وضده ضد للمثل الاخر فيلزم اجتماع
الضدين قال ورد بمنع المقدمات انتهى كانه يقول لا يلزم
جواز الافتراق على تقدير جواز الاجتماع سلمنا لا
نسلم انه لا يزول الا بطريان ضده سلمنا لا نسلم ان ضده
للمثل الاخر حتى يلزم المحال قوله ما ذكره المص في الوسطى
والكبرى لتبعا لغيره ان بصرنا يفهم بجوهر فرد من العين
ويتعدد بتعدد المبصرات وما لم نر فلموانع متعددة قائمة
بذلك الجوهر ليس هو من جمع الامثال لما قاله الشريف ابو يحيى
في شرح الاسرار وصاحب المقاصد ان العلوم القائمة بالقلب
ليست متماثلة بل هي تتخالف سواء تماثل متعلقها كالعلم
ببياض او اختلف كالعلم بالسواد والبياض وعليه فاجتماع
الابصار من اجتماع المختلفات لا من اجتماع الامثال وللمانع
المتعلق بما لم ير لا يضاد البصر الرائي لما ير والله اعلم وهذا
لانحصاره للمعلومات المحيط انما ينهض دليله في الصفات فليس
مراده حصر كل معلوم حتى يقال ان الحصر لم يشمل الذوات فيكون
فاسدا قوله وهي العدم استحالة العدم على القول بثبوت الا
الاحوال لا تشمل كونه حالا اي واسطة فتقابل العدم والوجود
وعدم وملكة ولو قال لا وجود لكان من النقيضين وكان
فيه نفي انه حال اي انه ليس بمعدوم ولا حال لان الوجود
ينفيهما فكان الاولى التصريح بما نفاه الوصف لا ببعضه فلا
وجود اعم من العدم لنفيه بعض ما نفاه لا وجود وعلى نفي
الاحوال يكون العدم مساويا للوجود لا يقال المص انما ينفي
ما قاله من ضد ولا يعرض لكل محال لعدم القدرة على استيفاء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)